من الرجال او وجود الاهل من زوجة او سرية تقله في التوجه
عن الذي ثم قال واذا كانت الحضانة وجل عن مثلها لا يميز
يتولى الحضانة من فيها به في القيام وجمع المجنة عنه انتهى
هذا اذا كان الحاضر والمحضون معا ذكرين فيشترط في الحاضر
ان يكون له من يحضن فان كان الحاضر ذكرا والمحضون انثى فقال
في التوجه عن الذي وعن مالك الانثى تجوا والوليا. فحضانتها
على ثلاثة اقسام كما بينتها فيما فط وخلف فيه فيشتبه فيحق
فيه فهو وجيه فحيث قال الخ وانبه والخبر ويسقط في كل من ليس عن
اذا كان غير مامون او مامونا والاهل لد واختلف اذا كان مامونا
ولد اهل انتهى باختصار وانتهى وما سقوطها لعذر فعاد
وانبع العذر يعود ابدا. وهي على المشهور لا تعود ان
كان سقوطها بتزوج فزوج. لقطعها بوصوله وافقة
على الحضانة يعني ان الحضانة اذا سقطت لعذر ثم زال العذر وانها
تعود ولا فلا المرض والصغير وانقطاع اللبن فان الحضانة
تعود بعد الصحة والحضور وجري اللبن وعد الماء او جبت
لها الحضانة وهي اذا لم تزوج ثم طلق الزوج او مات
فان الحضانة تعود لها لانها معذور بالمنع من الحضانة
بسبب كونها تزوجت فان زوجت لها وهي غير متزوجة
فتزوجت ثم تابت فلا تعود لها الا دخالها على زوجها
ما يسقط حضانتها وعلى عدم عودها في هذه الصورة
نبه بقوله وهي على المشهور لا تعود ان كان سقوطها بتزوج
ب باحداث التزوج واستيفاء به بعد ان بلغ وفق وجوب
الحضانة فقال اللخمي كل امرأة سقط عنها بسبب ثم زال السبب

فهو على حقها اذا كان سقوطها بغير اختيارها مثل ان تكون
مريضة فعجزت او اذا تزوج في حين وجوب الحضانة ثم طلق
او مات او سافر لحجة او ريضة او سافر بها زوجها وهو وجدا
لصبي ان وعي من الاولياء او عي كما يفتح فتح او ما اشبه ذلك
فجعل يتيمم بدء عذرها فقال مالك في كتاب محمد واذا تركت ولدها
فيض عذر بان مرضت او انقطع لبنها او جعلت ان كان لها
فيها اتن اعد فقال ابن عمر ان انتا يشتغل الى بلد من البلدان
فيأخذ ولده من امه ثم يرجع الى البلد هل يرجع اليها الولد
فقال يرجع الى حضانة الام وقيل له فلو رجعت الى ميراث لها
في بلدة طليقة رجعت فقال ترجع اليها الحضانة انتهى
ومقتضى ان حق الحضانة يسقط حال حصول العذر انتهى من
حاشية اللقاني على التوضيح وفي التوادر في المجموعة فان اسلمت
المرأة ابنها المرضعة الى ابيه فلما فطم اراد اخذه فان كان
اسلامها له من عذر مثل ان يكون لا لبن لها فبرء عذرها واستردت
ابنها بعد فطامه الى حضانتها وفي طرر ابن عات وكذلك
اذا رضت او سافرت فهي لا يكون لها حمل المحضون اليه ولها
ان تأخره اذا رجعت او حين ذكره ابن رشد وفي المدونة قلت
فان تزوجت وهو صغير فاخذه ابوه او اولياؤه ثم مات عنها
زوجها او طلقها اترد الى امه قال لا انه اذا اسلمته فلا حق
لها فيه وهو قول مالك انتهى والحاصل ان ما كان من الاعذار
اختيارا اذا فعلته الحاضنة على قصدها كما تزوج فان
لا تعود بعد ذهابه وما دخل عليها من الاعذار اضطرارا كالجنة
او كرضا فانقطاع اللبن والمرض فانها تعود بعد زواله والله اعلم

Copyright King Saud University